مولد من نظيره اي بتقدير تلف الزرع ومن الشركة بيان للتظير وقوله فيما اذا تلف متعلق بالشركة اي الشركة من صورة ما اذا تلف اذ لا شيء للعامل اذ ان المتولي قال اذا اشترط في الزرع شركة فاسدة ثم تلف لا رجوع لاحدهما على الآخر وجه ذلك ان القياس ذلك لانه لا شيء للعامل فيما اذا تلف الزرع اذ تقويتها

او غيرها اخذا من نظيره في القراض الفاسد
وان كان المنقول عن المتولي في نظيره من
الشركة الفاسدة فيما اذا تلف الزرع بافة
انه لا شيء للعامل لانه لم يحصل شيء للمالك
وصوبه النووي ويفرق بان العامل هنا
اشبه به في القراض من الشريك على ان الرافعي
قال في كلام المتولي لا يخفى بعده وله عن القياس المشتهر وفيه
الظاهر وطريق جعل الغلة لهما في
افراد المزارعة ولا اجرة كان يكتريه اي
المالك العامل نصفي البذر ومنفعة
الأرض شائعين او بنصفه اي البذر
ويعيره نصف الارض شائعين ليزرع
له باقيه اي البذر في باقيها اي الارض فيكون
لكل منهما نصف المغل شائعا لان العامل
استحق من منفعتها بقدر نصيبه من الزرع

والمالك من منفعته بقدر نصيبه من ذلك
وافادت زيادتي كان كان ان طرف ذلك
لا ينحصر فيما ذكر اذ منها ان يقرض المالك العامل
نصف البذر ويوجره نصف الارض بنصف
عمله ونصف منافع الآلة ومنها ان يعيره
هذه الصورة نصف الارض والبذر منهما لكن البذر في
الابتداء من هذا ليس كله من المالك وان افردت
الزراعة فالمغل للعامل وعليه لمالك الارض
اجرة مثلها وطريق جعل الغلة لهما ولا اجرة
ان يكون البذر كان يكتري العامل نصف الارض بنصف
البذر ونصف عمله ومنافع الآلة او بنصف
البذر ويتبرع بالعمل والمنافع كتاب
الاجارة بكسر الهمزة اشتهر من ضمها فيهما
من اجره بالمد يوجره ايجارا ويقال اجره
بالقصر يؤجره بضم الجيم وكسرها اجرا

Copyright © King Saud University